



UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

SEP - 2 1992

LIBRARY & DOCUMENT SECTION



التوزيع : عام
E/ESCWA/SD/89/WG.1/20
٩ آب/أغسطس ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا
٢٠ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
عمان

دراسة عن المعاقين في الجمهورية العربية اليمنية

إعداد

حسين أحمد الحسني

استاذ مساعد

جامعة عدن

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5

Directory Name:

CD5\SD\89_1_20.A

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر كاتبها و
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

89-1047

المحتويات

الصفحة

هـ	خلاصة
١	مقدمة
٢	أولاً - موقع الجمهورية العربية اليمنية وسكانها
٢	ألف - الموقع
٢	باء - السكان
٣	ثانياً - خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٤	ثالثاً - السياسات الحكومية
٥	ألف - جمعية رعاية وتأهيل المعوقين
٩	باء - علاقات التعاون في مجال المعوقين
١٠	رابعاً - المعاهد والخدمات
١٠	ألف - مراكز لرعاية وتأهيل المعوقين
١٠	باء - معهد النور للمكفوفين
١٠	جيم - جمعية المعوقين حركياً
١٠	دال - مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي
١٣	هاء - مشاريع المعوقين
١٤	خامساً - حجم المعوقين
١٦	سادساً - الخاتمة
١٨	المراجع

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

الجدول

٢	١- توزيع السكان حسب المحافظات وعواصم المحافظات في الجمهورية لعام ١٩٨٦	-١
١٢	٢- الاطراف الصناعية والجهزة الطبية المساعدة التي ركبت في مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي خلال عام ١٩٨٨	-٢
١٥	٣- أنواع الإعاقة ونسبتها الى إجمالي المعوقين في المحافظات	-٣
١٥	٤- نسبة المعوقين الى إجمالي السكان في المحافظات	-٤
١٦	٥- نسبة المعوقين في الريف الى إجمالي المعوقين في المحافظة	-٥

خلاصة

تولي الجمهورية العربية اليمنية اهتمامها بالمعوقين كأحد فئات المجتمع فتسعى الى تنسيق الجهود لكافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين. فقد اصدرت التشريعات المناسبة ولا زالت تواصل استكمال هذه التشريعات لرعاية هذه الفئة في المجتمع واتاحة الفرصة لها للانخراط والمشاركة في تنمية المجتمع. وذلك من خلال اقامة برامج التأهيل والتدريب بهدف ادماج المعوقين في المجتمع.

ويبلغ عدد السكان في الجمهورية حسب التعداد العام الثاني للسكان (عام ١٩٨٦) ١٧٣ ٢٧٤ ٩

نسمة.

١- حجم المعوقين

لم يتم في الجمهورية اجراء مسوحات اجتماعية واقتصادية لمعرفة حجم الاعاقة كما لا تتوفر في الجمهورية احصائيات تبين حجم الاعاقة.

وقد اخذت هذه المشكلة بعين الاعتبار عند تصميم استمارة التعداد العام الثاني للسكان لعام ١٩٨٦ فقد اشتملت استمارة التعداد سؤال عن الاعاقة بفئاتها المختلفة. الا ان النتائج النهائية للتعداد لم تصدر بعد.

وفي دراسة قام بها الجهاز المركزي للتخطيط عام ١٩٨٩ استندت على النتائج الاولية للتعداد لعام ١٩٨٦ شملت ٨ محافظات. بينت الدراسة ان معدل نسبة المعوقين لاجمالي السكان للثمانى محافظات هو ٢٢ في المائة. ويتضح من الدراسة ان نسبة الاعاقة اكثر في الريف منها بالحضر ويرجع السبب الى نقص في الخدمات الصحية ونقص في التغذية وتدني الوعي الصحي في الريف.

٢- السياسات الحكومية

لقد اولت الدولة اهتمامها بالرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين فسنت التشريعات والقوانين التي تضمن حقوقهم في الرعاية الطبية والاجتماعية والتربوية وحقهم في العمل بما يضمن له انسانيته كعامل او كفرد عامل ومنتج داخل المجتمع.

ومن ضمن اهتمام الدولة بالمعوقين عقدت حلقة دراسية بشأن دور المجتمع في تأهيل المعوقين بصنعاء نيسان/ابريل ١٩٨٩ شاركت فيها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالرعاية الصحية والاجتماعية

للمعوقين. وقد ناقشت الحلقة ضمن محاورها دور مشاركة الاسرة والمجتمع في برنامج التأهيل الاساسي للمجتمع لتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين وقد اوصت الحلقة بالاسراع في تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل المعوقين.

٣- المعاهد والخدمات

يوجد في الجمهورية مركزان لرعاية وتأهيل المكفوفين في مدينتي صنعاء والحديدة ويبلغ عدد المستفيدين في معهد النور لرعاية وتأهيل المكفوفين في صنعاء ٨٩ شخصا في عام ١٩٨٨. كما يوجد مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي في صنعاء، وتم افتتاحه رسميا عام ١٩٨٢. ويقوم المركز بتقديم الخدمات للمرضى والمعوقين ممن تعرضوا لاصابات العمل وحوادث المرور ومتضرري الحرب للدفاع عن الجمهورية.. ويوجد في المركز قسم العلاج الطبيعي ويبلغ عدد المترددين على هذا القسم ٧٥٥٨٦ شخصا خلال عام ١٩٨٨ تم علاجهم بانواع مختلفة من العلاج الطبيعي كالاشعة والمساج والذبذبات الكهربائية والتمارين الرياضية. كما توجد اقسام اخرى بالمركز وقد بلغ عدد الاشخاص الذين حصلوا على خدمات تركيب الاطراف الصناعية والاجهزة الطبية المساعدة في المركز ٢٩٠١ شخصا خلال عام ١٩٨٨. ويهدف المركز في المستقبل الى توسيع خدماته فيسعى الى انشاء قسم العظام وجراحة وتجميل العظام وسيزوّد بالمعدات والتجهيزات واسرة لوقود المرضى.

وتهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٧-١٩٩١ الى تأمين الرعاية الاجتماعية للمكفوفين والمعوقين والعجزة ومساعدتهم بالتأهيل والتدريب. فتسعى الخطة الى استكمال المشروعات الجارية التنفيذ في صنعاء والحديدة بغرض زيادة الطاقة الاستيعابية وتطوير معاهد النور لرعاية وتأهيل المكفوفين في صنعاء والحديدة. كما سيتم في الخطة انشاء مشروع تأهيل المعوقين في صنعاء ومشروع الصحة والسلامة المهنية في صنعاء، ومشروع التغذية الصحية المدرسية في عموم محافظات الجمهورية. ومشروع الخدمات الاساسية في عموم المحافظات ومشروع الطب الوقائي في عموم المحافظات ومشروع مراكز الاطراف الصناعية في صنعاء، تعز، الحديدة، حجة. ويهدف هذا المشروع الاخير الى صنع الاطراف وقطع غيرها اضافة الى التأهيل والعلاج الطبيعي.

٤- الخاتمة

لقد خلصت الدراسة الى وضع الخاتمة وتقديم المقترحات بين اهمها التالية:

(١) الاسراع في تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل المعوقين جسديا وعقليا ونفسيا؛

(ب) وضع نظام احصائي وطني للتبليغ عن حالات الاعاقة واسباب الاصابة بها لاسباب خلقية او مكتسبة كحوادث المرور، اصابات العمل، واسباب اخرى؛

(ج) تشجيع مشاركة الاسرة في تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين واجراء دورات تدريبية لتاهيل افراد المجتمع لمثل هذه الرعاية لتخفيف العبء على الدولة في انشاء المؤسسات وتسييرها؛

(د) دراسة المهن والحرف التي يمكن ان يتم تدريب المعوقين عليها حتى يمكن تحويل هذه الفئات الى شريحة اجتماعية منتجة؛

(هـ) اعطاء دور اكبر للمجالس المحلية للتطوير التعاوني للعمل على تعريف المجتمع بالمشكلة وحث افراد المجتمع على المساهمة في تشييد مشاريع الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين.

مقدمة

تولي الدولة اهتمامها بالمعوقين كأحدى فئات المجتمع فتسعى الى تنسيق الجهود لكافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين. فقد اصدرت التشريعات المناسبة ولازالت تواصل استكمال هذه التشريعات لرعاية هذه الفئة في المجتمع واثاحة الفرصة لها للانخراط والمشاركة في تنمية المجتمع وذلك من خلال اقامة برامج التأهيل والتدريب بهدف ادماج المعوقين في المجتمع.

وتولي الدولة عناية بالمعوقين فقد تضمنت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧-١٩٩١ العديد من مشاريع الرعاية الاجتماعية للمكفوفين والمعوقين والعجزة ومساعدتهم بالتأهيل والتدريب ليصبح الجميع مشاركين في عملية التنمية والتطوير كما سيتم استكمال المشروعات الجارية التنفيذ في صنعاء والحديدة بغرض زيادة الطاقة الاستيعابية.

كما اولت الخطة الخمسية عنايتها لمشاريع الصحة والسلامة المهنية وتأهيل المعوقين ومشروع التغذية والصحة المدرسية في عموم محافظات الجمهورية ومشروع الرعاية الصحية الاولية لتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية لـ ٥٠ في المائة من السكان خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة، ومشروع الطب الوقائي، ومشروع مراكز الأطراف الصناعية في صنعاء، تعز، الحديدة وحجة.

ان كافة هذه المشاريع ستمكن من تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين وستحد من زيادة اعداد المعوقين.

كما ان مساهمة المجتمع وما يتميز به المجتمع اليمني من روح التعاون والمشاركة الشعبية في العديد من مشاريع التنمية سيكون له نتائج مثمرة في تقديم الدعم والمساعدة لمؤسسات المعوقين بغنائها المختلفة.

أولا - موقع الجمهورية العربية اليمنية وسكانها

الف - الموقع

تقع الجمهورية العربية اليمنية في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية العربية ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب والجنوب الشرقي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية «الشطر الجنوبي من الوطن» ومن الغرب البحر الاحمر، ومن الشرق صحراء الربع الخالي..

١- المناطق الطبيعية

وتنقسم البلاد الى اربعة مناطق طبيعية، لكل منها مميزات، المناخية والنباتية وهي كما يلي:

١- منطقة تهامة الساحلية المنخفضة والتي تحاذي البحر الاحمر غربا؛

٢- منطقة المرتفعات المتوسطة؛

٣- منطقة المرتفعات المركزية العليا؛

٤- منطقة الهضبة الشرقية شبه الصحراوية.

٢- التقسيمات الادارية

تنقسم اراضي الجمهورية العربية اليمنية الى احدى عشرة محافظة، وتنقسم كل محافظة الى عدد من الاقضية، ويضم كل قضاء عدد من النواحي وتكون اغلب مراكز المحافظات في المدن الرئيسية والتي سميت المحافظات باسمها ويبلغ عدد الاقضية ٤٠ قضاء وعدد النواحي ١٩٧ ناحية.

باء - السكان

الجدول ١- توزيع السكان حسب المحافظات وعواصم المحافظات في الجمهورية لعام ١٩٨٦

المحافظة	اجمالي المحافظة	النسبة المئوية	مركز المحافظة	النسبة المئوية
صنعاء	١٨٥٦٨٧٦	٢٠ر٠	٤٢٧١٥٠	٤٧ر١
تعز	١٦٤٣٩٠١	١٧ر٧	١٧٨٠٤٣	١٩ر٦
الحديدة	١٢٩٤٣٥٩	١٤ر٠	١٥٥١١٠	١٧ر١
اب	١٥١١٨٧٩	١٦ر٣	٤٨٨٠٦	٥ر٤
ذمار	٨١٢٩٨١	٨ر٨	٤٧٧٣٣	٥ر٣
حجة	٨٩٧٨١٤	٩ر٧	١٥٨٧٨	١ر٨
صعدة	٣٤٤١٥٢	٣ر٧	١١٧٥٩	١ر٣
الحويت	٣٢٢٢٢٦	٣ر٥	٥١٦٦	٠ر٦
البيضاء	٣٨١٢٤٩	٤ر١	١٢٣٧٠	١ر٤
مأرب	١٢١٤٣٧	١ر٣	١٤٥٧	٠ر٢
الجوف	٨٧٢٩٩	٠ر٩	٢٢١٦	٠ر٢
المجموع	٩٢٧٤١٧٣	١٠٠	٩٠٥٦٨٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتخطيط، الادارة العامة للاحصاء. كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٧، (صنعاء، ١٩٨٨) ص. ٣٩.

وتبلغ نسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان في الجمهورية ١١ر٤ في المائة. وقد بلغت نسبة سكان الحضر الى اجمالي السكان في اربع محافظات، صنعاء، تعز، الحديدة، البيضاء على التوالي (١٩ر٥ في المائة) (١٠ر٢ في المائة) (٢٩ر٩ في المائة) (١٢ر٥ في المائة) اما بقية المحافظات فتتراوح النسبة بين ٢ر١، ٦ر٢ في المائة.

ثانيا - خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تم تنفيذ البرنامج الثلاثي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبعه تنفيذ الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية في السنوات العشر الماضية ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٦. وقد مكنت هذه الخطط من بناء الهياكل الاساسية الانتاجية والخدماتية مما ساعد على تطوير التنمية في السنوات اللاحقة وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين.

وتنطلق الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٧-١٩٩١ من تصورات مستقبلية بعيدة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنبع كلها من الاهداف البعيدة المدى للثورة السبتمبرية الخالدة ومن مبادئ العمل الوطني التي رسمها الميثاق الوطني ومن اتجاهات التنمية المستقبلية التي وضعتها الحكومة الى سنة ٢٠٠١ م وتمهدف الخطة الى زيادة الانتاج المحلي وتحقيق قدر متعاضم من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي.

والاتجاه باقضى ما تسمح به الامكانيات الى إعداد وتأهيل الكوادر الاختصاصية والفنية والادارية وتزويد قوة العمل اليمنية بالمعارف والمهارات المهنية عن طريق تطوير نظم التعليم والتأهيل والتدريب وربط مكونات مناهجها بمتطلبات العمل التنموي، وبفرص العمل والانتاج التي تفتتحها مجالات التنمية في مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية. إعطاء الاولوية الاولى في تنمية قطاعات الانتاج السلعي للزراعة والثروة السمكية واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والثروة التعدينية وللصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات والمواد الاولوية المحلية ومتطلبات تلك التنمية من الطاقة والوقود والموارد المائية، واعطاء اولوية موازية للخدمات الضرورية لتنمية الموارد البشرية اليمنية وفي مقدمتها الخدمات التعليمية والتأهيلية والثقافية والخدمات الصحية العلاجية منها والوقائية، الى جانب ما يتعلق بالنهوض بالبيئة وحمايتها من التلوث. الاتجاه بقوة الى دعم امكانيات التنمية الاقليمية والمحلية والاستفادة القصوى من تنظيمات المجالس المحلية والمبادرات الشعبية في تعبئة الموارد المعطلة وغير المستغلة وتشجيع المشاركة الجماهيرية في الجهود التنموية على مستوى المناطق والاقاليم والمحليات. وتهدف الخطة الى الاخذ بعين الاعتبار معايير توطين نشاطات التنمية ومشروعاتها بما يحقق التوزيع العادل لصالح المناطق المحرومة والنائية. وبما يؤدي الى تضييق الفوارق بين الريف والحضر في نوعيات الحياة وفرص العمل والانتاج..

وقد بلغت التوظيفات الاستثمارية للخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧-١٩٩١ ٣٠٨٥٨٢ مليون ريال (٣١٤٨٧٩ مليون دولار امريكي)^(١).

(١) سعر صرف الدولار (ريال) ٩ر٨٠ عام ١٩٨٧.

وقد خصص ٢٤٩٧٠ مليون ريال نسبة ٦٤ر٧٢ في المائة من الاستثمارات الكلية لزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستويات تشغيلها في القطاعات السلعية وهي الزراعة والتغذية والنفط والغاز والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه ومقاولات البناء والتشييد وفي قطاع الخدمات الاقتصادية.

كما خصص ١٣٦١٢ مليون ريال نسبة ٣٥ر٢٨ في المائة من اجمالي الاستثمارات الكلية للخطة الخمسية الثالثة ١٩٩١-١٩٨٧ للخدمات العامة المركزية منها والمحلية والتي تتولاها الحكومة والمجالس المحلية وتقدمها للشعب بالمجان او باقل من تكلفتها ومنها خدمات الادارة العامة والتعليم والصحة والامن والدفاع والثقافة والاعلام ورعاية الشباب والخدمات الاجتماعية ..

ثالثا - السياسات الحكومية

تولي الدولة رعايتها بالمعوقين فقد اصدرت التشريعات المناسبة ولازالت تواصل هذه السياسة لرعاية هذه الفئة في المجتمع واتاحة الفرصة لها للانخراط والمشاركة في تنمية المجتمع وذلك من خلال اقامة برامج التأهيل والتدريب. فقد نص الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠:

"المادة (٣٢): التعليم حق لليمنيين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها بحسب الامكانيات وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي.

"المادة (٣٣): الرعاية الصحية حق لليمنيين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها بحسب الامكانيات.

"المادة (٣٥): تكفل الدولة وفقا للقانون دعم الاسرة وحماية الامومة ورعاية الطفولة والعجز والشيخوخة."

لقد ضمن الميثاق الوطني الصادر في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٢ للمواطن العدل الاجتماعي وكفل الحياة الانسانية اللائقة لكل افراد المجتمع فاشار الى ان «التكافل الاجتماعي من اهم السمات في العدل الاجتماعي، ليتحقق من خلاله لكل فرد ما يكفل له في المجتمع حياة انسانية لائقة تتوفر له فيها على اقل تقدير حاجات الحياة الضرورية ٠٠٠ ونتوخى في العدل الاجتماعي ان يكفل للفرد التحرر من العوز والتحرر من الاستعباد والاستغلال الاقتصادي وايجاد الظروف الملائمة التي يمكن فيها لاي فرد ان يستغل مؤهلاته وامكاناته احسن استغلال».

وتولي الدولة اهتمامها بالمعوقين فمنذ انشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في آذار/مارس ١٩٧٤ قامت بعدة محاولات لتقديم الخدمات الاجتماعية للمعوقين ومحاولة ادماجهم في المجتمع. وصادر

قرار مجلس القيادة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٦ لاعادة تحديد وتنظيم اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وانشاء الادارة العاملة للرعاية الاجتماعية والتي تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن تأهيل المعوقين وتوفير الوسائل الكفيلة بتأهيلهم واعادة ادماجهم في المجتمع صدر القرار الجمهوري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ باعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والذي مكن الوزارة من القيام بمحاولات عديدة لتبني الخدمات الاساسية للمعوقين وبدأت بالمحاولات الاولى لجمع البيانات اللازمة لتحديد حجم المشكلة وتحديد عدد المعوقين وفئاتهم وتوزيعاتهم الجغرافية في الجمهورية.

قامت الدولة باصدار قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ والذي نص على احقية المعوقين في التأهيل والتدريب والتشغيل وكان اول تشريع اجتماعي يعتبر التأهيل الاجتماعي والمهني للمعوقين وتشغيلهم حقا على الدولة. ومن بين احكامه قد نص على ما يلي:

"المادة ٣٢: تمنح الوزارة «مصلحة الشؤون الاجتماعية» شهادة (المعوق) الذي تم تأهيله تبين فيها المهنة التي تؤهله عليها.

"المادة ٣٣: على الوزارة «مصلحة الشؤون الاجتماعية» العمل بالتعاون مع وكالة الوزارة لقطاع العمل على الحاق (المعوقين) الذين التحقوا بمعهد التدريب المهني بالاعمال المناسبة لقدراتهم وامكاناتهم بالمؤسسات والاجهزة الحكومية وغير الحكومية. وعلى هذه الجهة قبول من ترشحهم المصلحة للعمل بها".

ومع التحضير والاعداد لفعاليات السنة الدولية للمعوقين ١٩٨١ صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية للاعداد العام الدولي للمعوقين والذي صدر في شباط/فبراير لسنة ١٩٨١ وقد ضمنت اللجنة مجموعة من المختصين والمهتمين من الوزارات والمؤسسات المعنية والمنظمات الشعبية ذات العلاقة ولم تواصل اللجنة نشاطها وهم مشروع قامت بانجازه إعداد مشروع النظام الاساسي لجمعية وطنية لرعاية وتأهيل المعوقين تم اقراره من قبل مجلس الوزراء ولم يصدر بعد.

الف - جمعية رعاية وتأهيل المعوقين

لقد حدد النظام الاساسي لجمعية رعاية وتأهيل المعوقين اهداف الجمعية على النحو التالي:

تسعى الجمعية الى المساهمة في رعاية وتأهيل المعوقين وتوفير العناصر الملائمة اللازمة لعمليات التأهيل والاعداد البدني والتدريب والتوجيه والتشغيل وفقا للسياسة العامة للدولة وإمكانيات الجمعية وتهدف على وجه الخصوص الى ما يلي:

(أ) تجميع جهود الافراد والهيئات في مجالات رعاية وتأهيل المعوقين وحث المجتمع على التبصر بالجهد والوقت والمال في سبيل نشر وتقديم الخدمات الرئيسية للمعوقين بالتعاون والتنسيق مع الجهة الادارية المختصة؛

(ب) المساهمة في الابحاث والدراسات المتعلقة بالرعاية والتأهيل وتحسين وضع المعوقين مع الاهتمام بتشخيص حالات الاعاقة وتوفير الاجهزة وادوات الفحص والاختبار اللازمة والاستفادة من احدث

المنتجات التكنولوجية والمعرفة الطبية والعلمية والنفسية والتربوية في تأهيل المعوقين وبصفة خاصة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ذات الفعالية في تمكين المعوقين من الاندماج والمشاركة في الحياة العادية؛

(ج) المساهمة في انشاء مؤسسات رعاية وتأهيل المعوقين واداراتها والسعي الى مشاركتهم مع الاسوياء في مجالات التعليم والتدريب والعمل وتنظيم مجالات التعاون بين هذه المؤسسات واسر المعوقين وتبصير الاسرة بدورها في العلاج (والتأهيل والادماج)؛

(د) المشاركة في العمل للمحافظة على حقوق المعوقين من خلال السعي لدى الدولة لاصدار التشريعات اللازمة التي تضمن ذلك ومتابعة تنفيذ الحقوق التي كفلها قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والتشريعات الاخرى للمعوقين؛

(هـ) العمل على تأهيل المعوقين بتقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والنفسية والتعليمية والمهنية والتثقيفية لتمكينهم من التغلب على الاثار التي نجمت عن عجزهم والسعي لدى الجهات المعنية لتشغيلهم كالا بحسب قدراته وامكاناته مع تأهيل الاشخاص من الاعاقة الشديدة القادرين على العمل جزئيا وتوجيههم الى مجالات العمل التي تتلاءم مع قدراتهم الفعلية ورعاية الاشخاص غير القادرين على العمل كليا عن طريق المساهمة في انشاء المراكز التخصصية وتقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والنفسية وغيرها بالشكل الذي يضمن توفير حياة هادئة كريمة؛

(و) المساهمة قدر الامكان في الندوات والمؤتمرات الوطنية والعربية والدولية والمتعلقة بشؤون المعوقين او المتعلقة بقضايا المجتمع؛

(ز) المساهمة في وضع برامج لتنظيم الانشطة الفنية والادبية والحرفية والموسيقية واقامة الاحتفالات الخاصة بهذه الانشطة لاجل اعمال المعوقين وتنظيم المعسكرات والنشاطات الرياضية والترويحية الملائمة والمشاركة في المعارض والمهرجانات السنوية الخاصة بالمعوقين داخل وخارج البلاد؛

(ح) التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاجهزة المختصة لتحقيق اهداف الجمعية وتقليص ظاهرة العوق في المجتمع وزيادة الوعي لدى المواطنين عن طريق وسائل الثقافة والاعلام والمؤسسات التعليمية واقامة المؤتمرات والندوات العلمية التي تعالج التعوق بصورة عامة؛

(ط) خلق علاقات مثمرة مع الهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية ذات العلاقة بغرض الاستفادة قدر الامكان من خبراتها ومعاوناتها الفنية والمادية في مجال رعاية المعوقين بعد التشاور والتنسيق مع الجهة الادارية المختصة واخذ موافقتها.

ويتكون الهيكل التنظيمي للجمعية من الجمعية العمومية والهيئة الادارية. والجمعية العمومية هي السلطة العليا للجمعية والمشرفة على جميع شؤونها وتتكون الجمعية العمومية من اعضاء طبيعيين واعضاء اعتباريين، واختصاصاتها كما يلي:

- (أ) انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية بالاقتراع السري؛
(ب) وضع الخطة العامة واتخاذ القرارات والتوصيات حول نشاط الجمعية؛
(ج) مناقشة واقرار وتعديل النظام الاساسي واللوائح الداخلية؛
(د) مناقشة الحساب الختامي والتقرير السنوي المقدم من الهيئة الادارية والمصادقة عليه.

الهيئة الادارية هي السلطة التنفيذية والادارية للجمعية وتمتع الهيئة الادارية بالسلطات والاختصاصات المبينة في هذا النظام والتي تمكنها من تحقيق اهدافها وتمثل الجمعية امام الجهات الرسمية وامام القضاء وتتكون الهيئة الادارية من سبعة اعضاء متطوعين تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري وتحت اشراف الجهة الادارية المختصة. ومن اختصاصات الهيئة الادارية مايلي:

- (أ) اعداد الخطة السنوية في اطار اهداف الجمعية وقرارات الجمعية العمومية؛
(ب) اعداد الحساب الختامي والتقرير السنوي لعرضه على الجمعية العمومية في جلستها السنوية.

لقد اولت الدولة اهتمامها بالرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين فسنت التشريعات والقوانين التي تضمن حقهم في ممارسة حقوقهم في الرعاية الطبية والاجتماعية والتربوية وحقهم في العمل بما يضمن لهم انسانيتهم كعمال او كافراد عمال ومنتجين داخل المجتمع.

وستزداد رعاية الدولة للمعوقين وتشجيعها للمشاركة الشعبية ومساهمة المجتمع في تخفيف حدة مشكلة المعوقين وذلك بتعاون المؤسسات الخيرية مع المؤسسات ذات العلاقة في تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين.

ومن ضمن اهتمام الدولة بالمعوقين عقدت حلقة دراسية بصنعاء من ٣ الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ بشأن دور المجتمع في تأهيل المعوقين شاركت فيها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين. وقد ناقشت الحلقة ضمن محاورها دور ومشاركة الاسرة والمجتمع في برنامج التأهيل الاساسي للمجتمع لتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للمعوقين. ورات الحلقة ضرورة زيادة التوعية للاسرة والمجتمع بواسطة اجهزة الاعلام لتغيير نظراتهم للمعوقين وتقبلهم للانخراط والمشاركة في بناء المجتمع. وقد وضعت الحلقة الدراسية التوصيات التالية:

(أ) الاسراع في اعلان اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل المعوقين جسديا وعقليا ونفسيا وعلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متابعة الاعلان وعلى ان تكون اللجنة مكونة من جميع الجهات المعنية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الصحة، المنظمات الخيرية، جامعة صنعاء، الجهاز المركزي للتخطيط، المجالس المحلية للتطوير التعاوني وعلى ان تقوم هذه اللجنة بعمل الدراسات الكاملة، والسياسة العامة للرعاية والتأهيل كما تضم الى تلك اللجنة جمعية المعوقين؛

(ب) وضع التشريعات الملائمة واعادة النظر في التشريعات القائمة ضمانا للقضاء على الممارسات التي تميز بين الاسوياء والمعوقين جسديا ونفسيا وعقليا في المجالات المختلفة مثل التعليم والتأهيل والعمل؛

(ج) ان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتحويل المعوقين الى شريحة اجتماعية منتجة مع زيادة الدعم المادي لهم؛

(د) العمل على زيادة الوعي في المجتمع واثارة الاهتمام بموضوع المعوقين من خلال تخصيص يوم وطني للمعوقين والاستعانة بجميع وسائل الاعلام؛

(هـ) على القطاع الصحي العمل على منع ظهور الاعاقة واكتشاف الحالات المبكرة وعلاجها او تحويلها الى الجهات المختصة في مراحلها المبكرة؛

(و) الاستعانة بالمنظمات والهيئات الدولية مثل المنظمات الدولية التطوعية وغيرها في ايجاد خدمات مستمرة عملية وتدريبية على جميع المستويات؛

(ز) ان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجميع الوزارات ذات العلاقة على متابعة ما جاء في هذه التوصيات التي وردت خلال اقامة الحلقة الدراسية؛

(ح) ان الخدمات المتاحة حاليا مصادرها حكومية من وزارات كالصحة، التربية والتعليم، العمل والشؤون الاجتماعية، لابد من تنسيق العمل فيما بينها بحيث تصب كل الجهود المختلفة في مجرى واحد لخدمة الهدف وهو تأهيل المعوقين.

لذلك توصي الحلقة الدراسية ما يلي:

(أ) توصي الحلقة وزارة الاعلام لتكثيف برامجها الخاصة بمشاركة المجتمع في المساهمة في تأهيل المعوقين؛

(ب) توصي الحلقة وزارة الاوقاف من خلال اقامة الندوات الدينية وفي خطب الجمعة بتعريف المجتمع بحجم المشكلة وحثه على العمل على المشاركة في حلها بالوسائل والامكانيات المتاحة لديه؛

(ج) توصي الحلقة المجالس المحلية للتطوير التعاوني بالعمل ايضا على تعريف المجتمع بالمشكلة؛

(د) توصي الحلقة جمعية المرأة اليمنية بالمساهمة الفعالة بتوعية الاسرة والمجتمع من خلال مراكزها والزيارات الميدانية، وجمع التبرعات لصالح قضية المعوقين؛

(هـ) تشيد الحلقة بتأسيس جمعية للمعوقين ودعوتهم لتوحيد جهودهم وتكثيفها. وقد تشكلت من الحلقة الدراسية لجنة لمتابعة تنفيذ ما جاء في التوصيات مع الجهات المختصة ذات العلاقة (يكون فيها مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاعلام والثقافة، الصليب الاحمر، جامعة صنعاء، الجهاز المركزي للتخطيط، جمعية المعوقين، مشروع الطب الوقائي، ممثل عن منظمة الصحة العالمية).

(و) تضاف الجهود الحكومية والشعبية لتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين وضمن سياسة الدولة تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتشجيع انشاء جمعيات اهلية للرعاية الاجتماعية للمعوقين وهذا سيساعد على ادماج المعوقين وعدم اعتبارهم فئة منعزلة.

كما تولي الدولة اهتمامها بخدمات الرعاية الصحية الاولية. فمنذ عام ١٩٨٠ بدأ تنفيذ برنامج الرعاية الصحية الاولية لتحقيق هدف الصحة للجميع في كل مناطق الجمهورية وحقت تقدما ملموسا في نشر الخدمات الصحية وتعميم خدماتها الوقائية والعلاجية في الريف. وتم حتى عام ١٩٨٨ بناء اكثر من ٣٠٠ مركز صحي ومستوصف وانشاء ما يزيد على ٤٠٠ وحدة صحية اولية. كما تم اعداد وتدريب الكوادر اللازمة لتشغيل هذه المراكز والوحدات الصحية بالاضافة الى تدريب مرشدي ومرشدات الرعاية الصحية والقابلات المحلية لتحقيق الاهداف الرامية الى مكافحة الامراض المستوطنة والمعدية ورعاية الامومة والطفولة ومنع انتشار امراض الاطفال المعدية بالتطعيم والعمل على تحسين مستوى التغذية في الريف.

والى جانب هذا نجد ان برنامج الرعاية الصحية الاولية يهتم اهتماما بالغاً بالارشاد والتثقيف الصحي لضمان مشاركة الفرد الايجابية في تحسين مستواه الصحي والوقائي.

كما تم التركيز على صحة الاطفال وتحصينهم ضد الامراض التي تفتك بالاطفال وعلى وجه الخصوص وهم في سن الرضاعة (الطفولة المبكرة) كالسل والحصبة والشلل والخنق والسعال الديكي والكزاز.

باء - علاقات التعاون في مجال المعوقين

تسعى الدولة الى تعزيز علاقاتها الخارجية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية في مجال رعاية المعوقين كمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة اليونسكو الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

فالجمهورية العربية اليمنية عضو في الاتحاد الدولي للمعوقين وهي كذلك من المؤسسين للاتحاد الدولي للمكفوفين منذ عام ١٩٨٤. ولليمن علاقات مع جمعيات المعوقين في العديد من البلدان العربية مثل الكويت وتونس والسودان.. والمكتب الاقليمي للجنة الشرق الاوسط لشؤون المكفوفين. وتشارك اليمن في معسكرات المكفوفين المختلفة والمؤتمرات الاقليمية والدولية.

ومنذ فترة ١٩٨١-١٩٨٣ تم الاتصال ببعض المنظمات العربية المختصة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة الاسرة وبعض الدول العربية للحصول على منح لتاهيل الاطفال المعوقين من الصم والبكم والمتخلفين عقليا والمصابين بدنيا وتم الحصول على منح لاربعة طفلان وطفلة حتى عام ١٩٨٥ تم ارسالهم الى كل من دولة الكويت وسورية ودولة الامارات العربية المتحدة.

رابعاً - المعاهد والخدمات

ألف - مراكز لرعاية وتأهيل المكفوفين

يوجد في الجمهورية مركزان لرعاية وتأهيل المكفوفين في مدينتي صنعاء والحديدة وتشرف عليهما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وتقدم هذه المراكز الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والاعانة الكاملة للطلاب فيها الى جانب النشاط التربوي والثقافي كاقامة الحفلات والرحلات ويطبق منهج وزارة التربية والتعليم بطريقة برايل.

باء - معهد النور للمكفوفين

انشىء معهد النور للمكفوفين عام ١٩٦٧ في صنعاء، ويقوم المعهد بتقديم خدمات تعليمية واجتماعية وثقافية ورعاية داخلية ويبلغ عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة فيه ٨٩ شخصا منهم ٣ بنات.

جيم - جمعية المعوقين حركيا

انشئت جمعية المعوقين حركيا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ومقرها صنعاء وتقوم بممارسة الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

دال - مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي

تم افتتاح مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي رسميا عام ١٩٨٢ ويعتبر احد مراكز الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة ويعتبر المركز الوحيد في الجمهورية ومقره الرئيسي بالعاصمة صنعاء. ويقوم المركز بتقديم الخدمات للمرضى والمعوقين ممن تعرضوا لاصابات العمل وحوادث المرور ومتضرري الحرب للدفاع عن الجمهورية ويفدون اليه من مختلف محافظات الجمهورية حسب الحالات المقررة والمحولة من المستشفيات والمراكز الصحية. ولكي يؤدي المركز الخدمات التي انشىء اساسا لادائها فقد تم تقسيم المركز الى عدة اقسام على النحو التالي:

١- قسم العلاج الطبيعي

وهذا القسم من الاقسام المهمة في المركز نظرا لازدحام الحالات وكثرة المترددين عليه من المرضى. فقد بلغ عدد المترددين عليه ٧٥٥٨٦ شخصا خلال عام ١٩٨٨ تم علاجهم بأنواع مختلفة من العلاج الطبيعي، كالاشعة (١٤٩٠٢ شخصا)، المساج (٢٨٨٥٠ شخصا)، الذبذبات الكهربائية (٩٨٦٤ شخصا) والتمارين الرياضية (٢١٩٧٠ شخصا).

وينقسم قسم العلاج الطبيعي الى جناحين للرجال والنساء وكل جناح يحتوى على صالة المعالجة بالتمارين الرياضية وغرف المعالجة بالاجهزة الكهربائية.

ويتولى القسم معالجة الحالات بالاجهزة الكهربائية بواسطة المساجات، والاشعة تحت الحمراء والكمادات الساخنة والذبذبات الكهربائية، اما الحالات التي يتولى هذا القسم معالجتها فهي:

- (أ) الشلل الكلي والنصفي للصغار والكبار؛
- (ب) ارتخاء العضلات والاعصاب؛
- (ج) الامراض الناتجة عن الحوادث؛
- (د) الامراض الناتجة عن الحروق؛
- (هـ) بعض الامراض الباطنية؛
- (و) امراض العمود الفقري والانزلاق الغضروفي؛
- (ز) بعض امراض النساء والولادة.

٢- قسم الجبس والقياسات

وتؤخذ للمريض القياسات حسب نوع الحالة، اطراف صناعية، اجهزة تعويضية، ثم يتم عمل الجبس.

٣- قسم الاطراف العلوية والسفلية

ويختص بعمل الاطراف بكل انواعها (فوق الركبة، تحت الركبة، عين الركبة، كما يقوم بصناعة محلية للاقدام الخشبية والعكاكيز الخشبية).

٤- قسم الايدي

ويقوم بعمل واصلاح الايدي الصناعية حسب الحالات المقررة تحت او فوق المرفق، وهناك نوعان من الايدي عادية ومتحركة (الالكترونية).

٥- قسم الحديد والاجهزة التعويضية

ويختص هذا القسم بعمل واصلاح العربات المحلية التي يستفيد منها المصابون بالشلل وغير القادرين على الحركة والتنقل. وقد استطاع المركز خلال عام ١٩٨٨ تصميم وانتاج العربات الهزازة اللازمة لخدمة المعوقين وامكن الحد من الاستيراد من الخارج. كما يقوم القسم بعمل العكاكيز بالحديد والالمنيوم للابط وللمرفق بالاضافة الى اصلاح الاجهزة التعويضية لبعض الامراض مثل اجهزة العمود الفقري واجهزة تعويضية ومساندة للمصابين بالشلل النصفي وضعف العضلات.

كما يوجد في المركز اقسام اخرى وهي (١) قسم الصبة والبلاستيك (٢) قسم الاحذية الطبية (٣) قسم الاحزمة والمشغولات الجلدية (٤) قسم التدريب. ويقوم قسم التدريب بتدريب المرضى على كيفية المشي على الاطراف الصناعية والاجهزة التعويضية.

ويهدف المركز في المستقبل الى توسيع خدماته فيسعى الى انشاء قسم العظام وجراحة تجميل العظام وسيزود بالمعدات والتجهيزات واسرة لرقود المرضى.

وقد بلغ عدد الاشخاص الذين حصلوا على خدمات تركيب الاطراف الصناعية والاجهزة الطبية المساعدة في المركز ٢٩٠١ شخصا خلال عام ١٩٨٨ (حسب الجدول ادناه).

الجدول ٢- الاطراف الصناعية والاجهزة الطبية المساعدة التي ركبت في مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي خلال عام ١٩٨٨

(شخص)

<u>الاجمالي للاطراف الصناعية والاجهزة الطبية المساعدة</u>	
<u>٢٩٠١</u>	
<u>٢٩٠</u>	<u>الاطراف الصناعية</u>
٨٢	اطراف تحت الركبة
٩٥	اطراف فوق الركبة
٨	اطراف عين الركبة
١٧	أيادي
٨٧	اقدام محلية
<u>٢٦١١</u>	<u>الاجهزة الطبية المساعدة</u>
٣٧١	اجهزة طبية وجبس
٤١٤	احذية طبية واجهزة
٤٧	اجهزة العمود الفقري
٤٨	عربات محلية
٤٩٤	عصي
٦٠٣	اصلاحات اجهزة
٦٣٤	احزمة متنوعة

المصدر: مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي، النشرة الاحصائية عام ١٩٨٩.

هاء - مشاريع المعوقين في الخطة الخمسية الثالثة

تهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٧-١٩٩١ الى تأمين الرعاية الاجتماعية للمكفوفين والمعوقين والعجزة ومساعدتهم بالتأهيل والتدريب ليصبح الجميع مشاركين في عملية التنمية والتطور.

ولتحقيق هذا الهدف ستتخذ السياسات والاجراءات لانشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية لتتولى تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية بحيث تشمل التأمينات الاجتماعية العاملين في وحدات القطاع الخاص بما يؤدي الى استقرارهم وزيادة انتاجيتهم ورعايتهم في حالات اصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة.

وتقدر الاستثمارات في الاصول الثابتة للتوسع في خدمات الشؤون الاجتماعية والعمل بنحو ١٧٣ مليون ريال خلال سنوات الخطة ١٩٨٧-١٩٩١ ومنها ١٣ مليون ريال لمؤسسات التأمينات الاجتماعية.

وتسعى الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧-١٩٩١ الى استكمال المشروعات الجارية التنفيذ في صنعا، الحديدية، بغرض زيادة الطاقة الاستيعابية بمراكز التوجيه الاجتماعي لاستكمال وتطوير معهد النور لرعاية وتأهيل المكفوفين بصنعا وكذا تجهيز وتاثيث مركز رعاية وتأهيل المكفوفين بالحديدة بتكلفة اجمالية قدرها ٢٣ مليون ريال.

١- مشروع تأهيل المعوقين - صنعا

الغرض من المشروع توفير الامن الاجتماعي لمن قست عليهم الظروف الاجتماعية من ابناء المجتمع واعدادهم الاعداد المناسب ليصبحوا قادرين على الانتاج بما يتناسب وقدراتهم وتبلغ تكلفة المشروع ١٧ مليون ريال.

٢- مشروع الصحة والسلامة المهنية - صنعا

الغرض من المشروع تكوين الاطر التخصصية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية القوى العاملة من اخطار العمل وتدريب العاملين في الصناعة على اساليب الصحة والسلامة المهنية وتبلغ تكلفة المشروع ١٥ مليون ريال.

٣- مشروع التغذية والصحة المدرسية - عموم محافظات الجمهورية

الغرض من المشروع هو حماية التلاميذ من الامراض الناتجة عن سوء التغذية عن طريق تقديم الغذاء المناسب وتوفير الرعاية الصحية المدرسية لهم وتبلغ تكلفة المشروع ٢٢ر٥ مليون ريال.

٤- مشروع الخدمات الاساسية - عموم الجمهورية

الغرض المشروع تحقيق شمول الرعاية الصحية الاولى بشقيها الوقائي والعلاجي ل ٥٠ في المائة من السكان خلال الخطة الخمسية الثالثة وتقدر تكلفة المشروع ٤٠٠ مليون ريال.

٥- مشروع الطب الوقائي - عموم الجمهورية

الغرض من المشروع حماية الاطفال من الامراض الستة المسؤولة عن ٩٠ في المائة من حالات الوفاة بين الاطفال وهي التحصين الموسع ومكافحة الملاريا والبلهارسيا ومكافحة الدرن وكذلك تلقيح جميع نساء وفتيات الجمهورية في سن الانجاب من (١٥ - ٤٥ سنة) ضد مرض الكزاز (التيتانوس) وقد خصص لهذا المشروع خلال سنوات الخطة مبلغ ٤ ملايين ريال.

٦- مشروع مراكز الاطراف الصناعية، صنعا، تعز، الحديدية، حجة

الغرض من المشروع هو صنع الاطراف وقطع غيارها اضافة الى التأهيل والعلاج الطبيعي واقامة ثلاثة ورش صغيرة لتبديل قطع الغيار للاطراف واصلاحها في محافظة تعز، والحديدية، وحجة، وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ ١٩ مليون ريال.

خامسا - حجم المعوقين

لم يتم في الجمهورية اجراء مسوحات اجتماعية واقتصادية لمعرفة حجم الاعاقة كما لا تتوفر في الجمهورية احصائيات تبين حجم الاعاقة.

وقد اخذت هذه المشكلة بعين الاعتبار عند تصميم استمارة التعداد العام الثاني للسكان لعام ١٩٨٦ فقد اشتملت استمارة التعداد سؤالا عن الاعاقة بفئاتها المختلفة. الا ان النتائج النهائية للتعداد لم تصدر بعد.

وفي دراسة قام بها الجهاز المركزي للتخطيط عام ١٩٨٩ استندت الدراسة على البيانات التي أمكن توفيرها من النتائج الاولى للتعداد لعام ١٩٨٦ واشتملت النتائج ٨ محافظات فقط من مجموع ١١ محافظة في الجمهورية. كما ان البيانات المتوفرة ل ٨ محافظات لم تبين حجم الاعاقة حسب الفئات العمرية.

وبينت الدراسة ان معدل نسبة المعوقين الى اجمالي السكان للثماني محافظات هو ٢٢ في المائة ويبدو ان المعدل متدن ولا يقترب من ١٠ في المائة وربما يعود السبب الى ان الكثير من المواطنين لا يودون ان يبلغوا في اجاباتهم عن المعوقين في الاسرة لعدة اعتبارات.

الجدول ٣- انواع الاعاقة ونسبتها الى اجمالي المعوقين في المحافظات (بالنسبة المئوية)

المحافظة	الشلل	التخلف العقلي	فقدان احد الاعضاء	أصم وأبكم	أصم	كفيف آخرون
أمانة العاصمة	١١	١٤	١٠	١٠	٦	٢٨
تعز	١٠	١٥	٧	١٠	١٢	٢٩
الحديدة	٨	١٤	٧	٦	٨	٢٩
ذمار	٨	١١	٩	٧	١٢	٢٠
صعدة	٨	١١	٧	٧	١٢	٢٢
المحويت	٨	١٠	٥	٥	٨	٢٩
مأرب	٨	١٠	١٠	٨	١٤	٢٦
الجوف	٦	١٢	١٠	١١	١٣	٢٦

المصدر: أحمد عبدالرب محمد، ورقة مقدمة لندوة مشاركة المجتمع في تأهيل المعوقين (صناعات، الجهاز المركزي للتخطيط، نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص. ٣.

الجدول ٤- نسبة المعوقين الى اجمالي السكان في المحافظات (بالنسبة المئوية)

المحافظة	نسبة المعوقين الى اجمالي السكان
أمانة العاصمة	٠.٧٤
تعز	١.٥١
الحديدة	١.٦٣
ذمار	٨.٢٤
صعدة	١.٣٠
المحويت	٢.٠٤
مأرب	١.٠٦
الجوف	١.١٢

المصدر: أحمد عبدالرب محمد، ورقة مقدمة لندوة مشاركة المجتمع في تأهيل المعوقين (صناعات، الجهاز المركزي للتخطيط، نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص. ٣.

ويتضح من الدراسة ان نسبة الاعاقة كما يبينها الجدول رقم ٥ اكثر في الريف منها بالحضر في محافظات (لم تذكر الدراسة امانة العاصمة) ويرجع السبب الى نقص الخدمات الصحية ونقص التغذية وتدني الوعي في الريف.

الجدول ٥- نسبة المعوقين في الريف الى اجمالي المعوقين في المحافظة (بالنسبة المئوية)

المحافظة	اجمالي المعوقين في المحافظة	نسبة المعوقين في الريف الى
تعز	٨٨ر٢	
الحديدة	٧١ر٣	
ذمار	٩٢ر٩	
صعدة	٨٦ر٩	
المحويت	٨٠ر٢	
مأرب	٩٥ر٣	
الجوف	٩٧ر٧	

المصدر: أحمد عبدالرب محمد، ورقة مقدمة لندوة مشاركة المجتمع في تأهيل المعوقين (صناعات، الجهاز المركزي للتخطيط، نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص. ٣.

سادسا - الخاتمة

تولي الدولة اهتمامها بالمعوقين فتسعى الى تنسيق الجهود لكافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين. فقد اقامت الندوات الوطنية لتدارس مشكلة المعوقين بين مختلف الجهات في الدولة وايجاد الحلول المناسبة لها.

ولتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية ينبغي اعطاء دور اكبر لمشاركة المجتمع في تحمل الاعباء التي تواجهها الدولة نتيجة لشحة الموارد. فيجب مساهمة المجتمع وما يتميز به المجتمع اليمني من روح التعاون والمشاركة الشعبية في العديد من المشاريع الخاصة بالتنمية، فاذا ما تم تنظيم مثل هذه الجهود بالامكان ان يكون لها نتائج مثمرة في تقديم الدعم والمساعدة لمؤسسات المعوقين بفئاتها المختلفة.

ولتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية ينبغي:

(١) الاسراع في تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل المعوقين جسديا وعقليا ونفسيا؛

(ب) وضع نظام احصائي وطني للتبليغ عن حالات الاعاقة واسباب الاصابة بها لاسباب خلقية، حوادث المرور، اصابات العمل وأسباب اخرى؛

(ج) تشجيع مشاركة الاسرة في تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين واجراء دورات تدريبية لتاهيل افراد المجتمع لمثل هذه الرعاية، لتخفيف العبء على الدولة في انشاء المؤسسات وتسييرها؛

(د) وضع التشريعات الملائمة لتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية للملائمة لفئات المعوقين؛

(هـ) دراسة المهن والحرف التي يمكن ان يتم تدريب المعوقين عليها لكي يمكن تحويل هذه الفئات الى شريحة اجتماعية منتجة؛

(و) العمل على زيادة الوعي في المجتمع بموضوع المعوقين واعطاء عناية من قبل اجهزة الاعلام لتكثيف البرامج الخاصة بمشاركة المجتمع في رعاية وتاهيل المعوقين؛

(ز) اعطاء دور اكبر للمجالس المحلية للتطوير التعاوني للعمل على تعريف المجتمع بمشكلة المعوقين وحث افراد المجتمع على المساهمة في تشييد مشاريع الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين؛

(ح) تأسيس جمعية للمعوقين ودعوتهم لتوحيد جهودهم وتكثيفها؛

(ط) الاستعانة بالمنظمات والهيئات الدولية لايجاد خدمات مستمرة عملية وتدريبية على جميع المستويات؛

(ي) حث جمعية المرأة اليمنية بالمساهمة الفعالة في توعية الاسرة والمجتمع من خلال مراكزها والزيارات الميدانية وجمع التبرعات لصالح المعوقين؛

(ك) اقامة دورات تدريبية محلية وخارجية للعاملين في معاهد ومؤسسات المعوقين وكذلك للمشتغلين في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية للمعوقين؛

(ل) تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية القائمة والخاصة بالمعوقين.

المراجع

- ١- الدستور الدائم - الجمهورية العربية اليمنية - ايلول/سبتمبر ١٩٧٠.
- ٢- الميثاق الوطني. الجمهورية العربية اليمنية - المؤتمر الشعبي العام، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٢.
- ٣- قانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن الضمان الاجتماعي - الجمهورية العربية اليمنية - رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء صادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.
- ٤- كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٧ - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - الادارة العامة للاحصاء، صنعاء ١٩٨٨.
- ٥- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٧-١٩٩١ الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط (بدون سنة الاصدار).
- ٦- محمود شاهر عبدالرحمن، خدمات رعاية وتأهيل المعوقين - الجمهورية العربية اليمنية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - صنعاء (بدون سنة الاصدار).
- ٧- احمد عبدالرب محمد - ورقة مقدمة لندوة مشاركة المجتمع في تأهيل المعوقين - الجمهورية العربية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - صنعاء، نيسان/ابريل ١٩٨٩.
- ٨- تقرير عام عن مركز التأهيل والتدريب والعلاج الطبيعي لعام ١٩٨٨.
- ٩- مشروع النظام الاساسي لجمعية رعاية وتأهيل المعوقين - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - صنعاء (بدون سنة الاصدار).



